



وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 15 أبريل (أبريل/نيسان) 2019 | رقم التقرير: PIDA25848



معلومات أساسية

بيانات المشروع الأساسية

الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد)	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع	البلد
	تونس - مشروع الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة	P167380	تونس
الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد)	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	المنطقة
مجالات الممارسات (الرئيسي)	13 جوان (يونيو/حزيران) 2019	17 أبريل (أبريل/نيسان) 2019	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التمويل والتنافسية والابتكار	الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	المقترض	أداة التمويل
	صندوق الودائع والأمانات	الجمهورية التونسية	تمويل المشروعات الاستثمارية

الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في زيادة القدرة على الحصول على التمويل ودعم تطوير الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة

المكونات

1. توفير التمويل بأسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة
2. تقديم المساعدة لبيئة الأعمال وعلى مستوى الشركات للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة
3. إدارة المشروع وبناء القدرات

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

ملخص

75.00	التكلفة الكلية للمشروع
75.00	إجمالي التمويل



75.00	من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية
التفاصيل	
تمويل من مجموعة البنك الدولي	
75.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية	
متوسطة	
القرار	
أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض	

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

(ب) المقدمة والسياق

السياق العام للبلد

اتسم المسار الذي تنتهجه تونس منذ اندلاع ثورة عام 2011 بمواصلة التحول إلى الديمقراطية وتبني أجندة إصلاحات طموحة. وتندرج تونس ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويبلغ عدد سكانها 11.6 مليون نسمة، وإجمالي ناتجها المحلي 40.3 مليار دولار (2018). وقد خطت تونس، التي كثيرا ما تتم الإشادة بها بوصفها حالة النجاح الوحيدة بين ثورات الربيع العربي، خطوات واسعة نحو إرساء أسس الديمقراطية، ومن ذلك تشكيل رباعي الحوار الوطني في عام 2013، ووضع دستور جديد في عام 2014. وشرعت الحكومة التونسية أيضا في تنفيذ برنامج طموح للإصلاح يهدف إلى تعزيز المجتمع المدني، والحريات الديمقراطية، وتحفيز معدلات النمو وخلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص. وفي عام 2016، اعتمدت الحكومة التونسية الجديدة مخططاً خماسياً للتنمية للسنوات المالية 2016-2020، أعقبته خارطة طريق اقتصادية واجتماعية للسنوات 2018-2020، وذلك بهدف تسريع وتيرة تنفيذ إصلاحات تتركز على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار المالية العامة، وتحديث شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة الاستثمارات الخاصة، وتعزيز التنافسية والإنتاجية. وفي ماي (مايو/أيار) 2018، أُجريت أول انتخابات بلدية حرة ونزيهة، وهو ما زاد من ترسيخ ثقافة الديمقراطية ووضع الأساس لإزالة المركزية.



غير أن التحديات الهيكلية، والعجز المتزايد في الموازنة العامة، والتوترات الاجتماعية والسياسية تشكل تهديداً مستمراً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصرت زيادة عدم الاستقرار في أعقاب اندلاع الثورة بسبب الاضطرابات السياسية والهجمات الإرهابية بمناخ الاستثمار، وأثرت تأثيراً بالغاً في القطاعات الاقتصادية التي تُعتبر من الناحية التقليدية محركات الاقتصاد ومصادر توليد النقد الأجنبي مثل السياحة. ولمواجهة التوترات الاجتماعية، تبنت الحكومة التونسية سياسات مالية توسعية من بينها زيادة فرص التشغيل والأجور بالقطاع العام، مما أثر سلباً في قدرة المالية العامة. وبلغ عجز الموازنة العامة والدين العام 6.1% و71% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 على الترتيب. علاوةً على ذلك، اتسع العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى 10.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، وبحلول أوت (أغسطس/آب) 2018، كان إجمالي احتياطات النقد الأجنبي قد هبط إلى ما يُغطّي واردات 70 يوماً (3.9 مليار دولار). وعلى الرغم من أوجه الضعف على صعيد الاقتصاد الكلي، انتعش معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 ليصل إلى 2.5% في الربع الأول من 2018، ويُعزى ذلك في جانب كبير منه إلى تحسّن أداء قطاعات الزراعة والخدمات والصناعات الموجهة للتصدير. وكان التقدّم المحرز على صعيد الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك بطيئاً. وعلى وجه التحديد، بلغت نسبة الفقراء 15% في عام 2015، واستمرت التفاوتات فيما بين الجهات والفئات العمرية أو اتسع نطاقها.

وقد استمر ارتفاع معدلات البطالة، لاسيما في صفوف الشباب حديثي التخرج والنساء والسكان في المناطق الداخلية. وأدت التشوهات الهيكلية التي طال أمدّها، واقتربت بأوجه الضعف في الاقتصاد الكلي في الآونة الأخيرة، إلى وجود قطاع خاص لا تستطيع الشركات فيه إلا خلق عدد قليل من الوظائف عالية الجودة. وبلغ معدل البطالة الكلي 15.4% في عام 2017، وكان أكبر من ذلك بين الشباب حديثي التخرج (30.2%) والنساء (23.1%) والسكان في المناطق الداخلية (أكثر من 25% في إقليم الجنوب الغربي وإقليم الجنوب الشرقي مقارنة بنسبة 10% في إقليمي الوسط الشرقي والشمال الشرقي). ووفقاً لتقرير البنك الدولي (2018)، يعمل 42.7% من الأيدي العاملة في قطاعات الصناعة، و43.8% في الخدمات، و13.5% في الزراعة، وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 21% من الأيدي العاملة منخرطون في أنشطة معرضة للخطر، فهم أصحاب أعمال حرة ليس بها موظفون أو يقومون بأعمال عائلية بغير أجر.

وللتغلب على هذه التحديات، أطلقت الحكومة برنامجاً طموحاً للنهوض بريادة الأعمال والابتكار والنمو الاقتصادي الذي يشمل الجميع. وعلى وجه الخصوص، وافقت الحكومة التونسية على قانون المؤسسات الناشئة في أبريل (أبريل/نيسان) 2018 الذي يهدف إلى تقديم إعفاءات ضريبية (جباية) وحوافز أخرى لمساندة إنشاء (بعث) وتطوير المؤسسات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، وتحويل تونس إلى مركز مفعم بالحيوية لريادة الأعمال. علاوةً على ذلك، وافقت الحكومة على مشروع "قانون أفقي" يهدف إلى تخفيف القيود على الاستثمار الخاص، وإزالة المعوقات في بيئة الأعمال، ومنها تلك التي تتعلق بالاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة، وقدمته إلى البرلمان لإقراره. ويجري أيضاً إعداد برنامج طموح للاقتصاد الرقمي يشمل على العديد من المشروعات الحكومية الرقمية، وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية لأنظمة الدفع، وفتح السوق أمام مقدمي الخدمات المالية الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية. ولكن نجاح هذا البرنامج سيتوقف على التنفيذ "المُبيّر لعمل القطاع الخاص"، وامتداد الأنشطة على نطاق واسع إلى المناطق المتأخرة والمحرومة من الخدمات، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة.

السياق القطاعي والمؤسسي

أصبحت الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تونس مصدراً مهماً للتشغيل والنمو. وكشفت البحوث الأخيرة عن الشركات



عالية النمو في تونس أنه بين عامي 1996 و 2015، اكتسبت الشركات الصغيرة والناشئة على الأرجح وضع الشركات عالية النمو - أي أنها حققت نموا ملحوظا في التشغيل أو الدخل خلال فترة ثلاثة أعوام بالمقارنة بالشركات الكبيرة والأقدم. علاوة على ذلك، تبين أن نسبة الشركات التونسية التي حققت نموا يزيد على 20% في التشغيل تعادل مثيلاتها في البلدان النظيرة. ويشير هذا إلى أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تونس قد تكون مصدرا مهما لنمو الوظائف والإنتاجية. لكن هناك عدة عوامل مازالت تحد من قدرة الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تونس على النمو، منها: محدودية القدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير المربحة، والقيود المفروضة على بيئة الأعمال والإجراءات التنظيمية، وضعف إمكانية الحصول على التمويل، ومحدودية الدعم لتطوير الأعمال، واعتماد التكنولوجيا، والابتكار. وتشهد هذه القيود بالنسبة لرائدات الأعمال، ويُعزى ذلك في جانب كبير منه إلى الأعراف الاجتماعية والحواسز الثقافية المُوَعَّقة¹ وما يلقونه من عقبات في بيئة الأعمال، وفي الحصول على خدمات مالية وغير مالية مناسبة.

تقع تونس بالقرب من أسواق التصدير الرئيسية في أوروبا وأفريقيا، لكن الصادرات مازالت تتركز في بضع أسواق أوروبية. ومازالت أوروبا هي السوق الرئيسية للصادرات التونسية، إذ بلغ نصيبها 78.5% من صادرات تونس في عام 2017. ومع أن الصادرات التونسية إلى أوروبا ساهمت في زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات، لاسيما قطاع الآلات والمعدات، فإنها كانت بوجه عام منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة، بما في ذلك المنسوجات والملبوسات والسلع الزراعية، والسياحة. ولذلك، ثمة مجال للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لدخول قطاعات التصدير عالية القيمة والإنتاجية، ويشمل ذلك أنشطة التصنيع الزراعي، والصناعات التحويلية (الأنشطة الكهربائية والميكانيكية، والجلود والأحذية، والبتروكيماويات، والصناعات الدوائية) والخدمات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة المتميزة، والرعاية الصحية)، وكذلك لدخول أسواق إقليمية وعالمية جديدة. بيد أن هناك عدة قيود مازالت تعوق نمو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية إلى أسواق جديدة، منها عدم كفاءة الخدمات اللوجستية وإجراءات التصدير وارتفاع تكلفتها، وضعف الروابط مع الأسواق الإقليمية وغير الأوروبية، وتدني وضع الشركات التونسية في سلاسل التوريد العالمية، ومحدودية قدرة بعض الشركات على الوفاء بمعايير الجودة الأعلى للمنتجات أو الخدمات في الأسواق الدولية.

على الرغم من جهود الإصلاح التي بُدلت في الآونة الأخيرة، لا تزال بيئة الأعمال تشكّل تحديا جسيما يعوق استثمارات القطاع الخاص وقدرته على المنافسة. وللمرة الأولى منذ عام 2012، تحسّن ترتيب تونس على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من المركز الثامن والثمانين إلى المركز الثمانين، وذلك أساسا بفضل ما تحقق من تقدم في مجالات "بدء النشاط التجاري" (+37)، و"حماية مستثمري الأقلية (+35)" و"الحصول على الائتمان (+6)". ولكن ترتيب تونس تدهور بشكل ملحوظ على مؤشر "التجارة عبر الحدود" (-5)، و"تسوية حالات الإعسار" (-4). وثمة تحديات أخرى في بيئة الأعمال، منها على سبيل المثال: المتطلبات المرهقة للإجراءات التنظيمية والتراخيص، ونقص البنية التحتية والأمن في المناطق الداخلية، وافتقار الأيدي العاملة إلى مهارات التأهل للعمل على الرغم من ارتفاع مستوى تعليمهم نسبيا، وارتفاع العبء الجبائي على الشركات. وساهم ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال مع قوانين العمل الجامدة، وضعف البيئة التنافسية في القطاعات المحمية في تدني أداء القطاع الخاص المحلي، وجعل الكثير من الشركات التونسية المبتكرة تتجه إلى إقامة أعمال ومشروعات في الخارج (لاسيما في أوروبا).

ومازال الحصول على التمويل قيدا كبيرا أمام الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتُهيمن البنوك على القطاع المالي، ولا تزال سوق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة، ورأس المال المخاطر غير متطورة على الرغم من وجود 57 شركة لاستثمارات رأس المال المخاطر، و37 صندوقا استثماريا جماعيا لرأس المال المخاطر. وتتسم شركات استثمار رأس المال المخاطر، وصناديق الاستثمار الجماعي لرأس المال المخاطر بوجه عام بالعزوف عن تحمل المخاطر، وتقدم معظم التمويل إلى الشركات الناشئة في مراحلها المتأخرة أو المؤسسات الصغيرة

¹ البنك الدولي (2019). الشركات عالية النمو: الحقائق والخيال، وخيارات السياسات لاقتصادات الأسواق الصاعدة.



والمتوسطة الراسخة. وعلى الرغم من أن عددا من صناديق رأس المال المخاطر (مثل شركة الخليج المتحد للخدمات المالية UGFS، وصندوق كابيتال ليس CAPITALLease، وصندوق التمويل الأولي فلات 6 لابس Flat6Labs، إلخ) أنشئ في الآونة الأخيرة لتوفير التمويل للمؤسسات الناشئة في المراحل الأولى لتطوير أعمالها، لا تزال هناك فجوة كبيرة في تمويل المؤسسات الناشئة في "مجال تحمل الخسائر". وبالمثل، لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه متطلبات ضمانات متشددة وتكاليف اقتراض مرتفعة، بينما تفتقر المؤسسات التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا إلى الضمانات الثابتة المطلوبة للحصول على تمويل تقليدي من البنوك.

ولا تزال بيئة ريادة الأعمال في مراحلها الأولى، وتعاني من ضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. وتهيمن على بيئة ريادة الأعمال في تونس كيانات القطاع العام، ومنها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وغيرهما. وتدير وكالة النهوض بالصناعة والتجديد 30 حاضنة أعمال، و9 حدائق للتكنولوجيا تُقدّم دعم تطوير الأعمال للشركات في كل مراحل إنشاء الأعمال. ويشمل اللاعبون من القطاع الخاص في منظومة الأعمال شبكة ملائكة أعمال واحدة (قرطاج ملائكة الأعمال)، و13 حاضنة ومُسرعَة للأعمال، و16 صندوقا لاستثمارات في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر، ومستثمرين آخرين. وعلى الرغم من وجود العناصر الرئيسية لمنظومة أنشطة الأعمال، فإنها تفتقر إلى الفاعلية في تقديم دعم كاف عالي الجودة للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. ويُعزى هذا إلى حد بعيد إلى الدور الكبير للحكومة في إدارة البرامج العامة، ومحدودية عدد وانتشار البرامج الخاصة خارج المناطق الساحلية، وضعف التنسيق بين مبادرات القطاعين العام والخاص. ونتيجة لذلك، تجد نسبة كبيرة من الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الخبرات الصحيحة لأنشطة الأعمال والنواحي الفنية، وبناء روابط مع العملاء المحتملين، والحصول على تقنيات وأسواق وسلاسل قيمة جديدة.

وبالمثل، تتسم بيئة البحث والابتكار -وهي مصدر محتمل للمعلومات للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بالتفتت وضعف ارتباطها بمنظومة ريادة الأعمال. وقد أُطلقت بعض المبادرات العامة لتشجيع على الابتكار واعتماد التكنولوجيا داخل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس. ومن البرامج التي أُطلقت في الآونة الأخيرة برنامج مبادرة أفق 2020 الذي يهدف إلى تعزيز الاستغلال التجاري للبحوث، وبرنامج تونس الرقمية 2020 الذي يهدف إلى تسهيل التحول نحو الاقتصاد الرقمي. ولكن هذه المبادرات وغيرها من المبادرات العامة عجزت عن تعزيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار على نطاق واسع بين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرجع السبب في ذلك إلى تفتت جهود صياغة السياسات العامة والحوكمة، ومحدودية تمويل القطاع الخاص الموجه لأنشطة البحث والتطوير، وعدم وضوح سياسات الملكية الفكرية بشأن ملكية البحوث، وضعف القدرات الإدارية بين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بأنشطة البحث والتطوير، وقلة الحوافز اللازمة لتشجيع المؤسسات الأكاديمية والباحثين على المشاركة في جهود ترويج البحوث واستغلالها تجاريا، وضعف الروابط بين منظومات البحوث والابتكار وريادة الأعمال. وفي هذا السياق، لا تزال قدرة التكنولوجيات القائمة والمغيرة (مثل إنترنت الأشياء، وقاعدة البيانات المتسلسلة (بلوك تشين)، وتحليل البيانات) على النهوض بعملية الابتكار، ونماذج الأعمال الجديدة وزيادة الإنتاجية محدودة.

(ج) الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في زيادة القدرة على الحصول على التمويل ودعم تطوير الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.



وسيُعرّف الابتكار بأنه إنشاء منتجات أو عمليات أو نماذج عمل جديدة أو مُحسّنة، وكذلك بأنه عملية إنتاج سلع وخدمات جديدة أو محسنة لتونس أو أسواق أخرى. وسيكون هناك تركيز بوجه خاص على الابتكار الذي يستند إلى التكنولوجيا والذي ينطوي على إمكانية تحقيق نمو مرتفع والتوسع في الإنتاج.

المستفيدون من المشروع

سيكون المستفيدون من المشروع هم الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. وستضمن إستراتيجية الاستثمار ومعايير التأهل مع أنشطة تدفق مقترحات الأعمال أن يتم تخصيص التمويل للشركات الناشئة في مراحلها الأولى ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة عالية النمو القائمة على التكنولوجيا (انظر المكون 1). علاوة على ذلك، سيجري التركيز على وجه الخصوص على زيادة مشاركة الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء، وعلى توسيع أنشطة المشروع لتشمل المناطق المتأخرة والمناطق الداخلية.

وستشمل الجهات الوسيطة المستفيدة أطرافاً فاعلة تقدم رأس المال المخاطر والدعم لتطوير الأعمال إلى الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. وستتضمن هذه الأطراف الفاعلة ووسطاء ماليين من القطاع الخاص مثل صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق استثمار رأس المال المخاطر، ووسطاء منظومة ريادة الأعمال مثل حاضنات الأعمال، ومسرعات الأعمال، وغيرهم من مقدمي خدمات تطوير الأعمال، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

د. وصف المشروع

هذا مشروع مدته سبعة أعوام سيقدّم حزمة شاملة من التمويل، والدعم لبيئة الأعمال وعلى مستوى الشركات، وإدارة المشروع وبناء القدرات. وسيتألف هذا المشروع من ثلاثة مكونات: (1) التمويل بأسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة؛ (2) تقديم المساندة لبيئة الأعمال وعلى مستوى الشركات للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة؛ و (3) وإدارة المشروع وبناء القدرات. وتدرس الحكومة ترتيبات لتمويل مواز ومشارك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى لكن لم يتأكد أي منها في هذه المرحلة. وستتدفق أموال المشروع من خلال صندوق الودائع والأمانات بوصفه الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ التي ستتولى توجيه التمويل إلى صندوق صناديق تمويل المؤسسات الناشئة، وصندوق الاستثمار المشترك سمارت كابيتال.

المكون 1: التمويل بأسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة (62 مليون دولار). في إطار هذا المكون، سيقدّم المشروع التمويل بأسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال من خلال صندوق تمويل المؤسسات الناشئة وسمارت كابيتال. وسيتمويل هذا المكون تقديم استثمارات أسهم رأس المال وحقوق الملكية التالية: (أ) التمويل بأسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال من خلال صندوق تمويل المؤسسات الناشئة (من خلال "الوسطاء الماليين المشاركين") للشركات الناشئة المبتكرة المؤهلة؛ و(ب) التمويل بأسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال من خلال صندوق الاستثمار المشترك (سمارت كابيتال Smart Capital Fund) لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المؤهلة.



المكون 2: تقديم المساعدة لبيئة الأعمال والدعم على مستوى الشركات للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة (8 ملايين دولار): يهدف هذا المكون إلى تدعيم بيئة تكنولوجيا المعلومات للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، ودعم بيئة ريادة الأعمال، وتقديم الدعم لاعتماد الابتكار والتكنولوجيا وجاهزية الاستثمار على مستوى الشركات.

المكون 3: إدارة المشروع وبناء القدرات (5 ملايين دولار أمريكي): سيُغطّي هذا المكون التكاليف التي يتكبدها صندوق الودائع والأمانات في أداء دوره كهيئة مسؤولة عن إدارة التنفيذ. وفي إطار هذا المكون، سيقدّم صندوق الودائع والأمانات الدعم اللازم لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة وصندوق الاستثمار المشترك سمارت كابيتال لتنفيذ الأنشطة المُبيّنة في إطار المكونين 1 و2 وأنشطة إضافية للتواصل وبناء القدرات.

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟

لا

المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)

لا

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (BP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها

مُلخّص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

من المتوقع أن تكون أغلب المشروعات الفرعية للوسيط المالي منخفضة المخاطر، وعلى وجه التحديد بالنسبة للاستثمارات في الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ متوسط حجم معاملاتها 200 ألف - 500 ألف دولار) و/أو بأجل قصيرة (سنة إلى 5 سنوات). لكن قد يوجد عدد صغير من استثمارات ذات حجم معاملات/أجل أكبر، وعدد صغير من المشروعات الفرعية للوسيط المالي التي قد تتطوي على بعض الآثار البيئية والاجتماعية السلبية، لاسيما في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ملاحظة: للتعرف على المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها، يرجى الرجوع إلى وثيقة موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم المسبق.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

تقوم الترتيبات المؤسسية والتنفيذية على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التشديد على تنفيذ القطاع الخاص لأنشطة المشروع الرئيسية.



وسيتولّى صندوق الودائع والأمانات المسؤولية الكاملة عن الجوانب التعاقدية والمالية والإدارية للمشروع (المكون 3)، وسيقوم بدور المستثمر العام (المشارك بأسهم رأس المال لحساب الحكومة) في صندوق صناديق تمويل المؤسسات الناشئة، وصندوق الاستثمار المشترك سمارت كابيتال. وسيقوم صندوق الودائع والأمانات أيضا بإنشاء فرق إدارة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، وصندوق سمارت كابيتال، وستكون هذه الفرق مسؤولة عن تنفيذ استثمارات المشروع (المكون 1)، وأنشطة مساندة بيئة الأعمال ومقترحات الأعمال (المكون 2).

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

فدوى بناني

خبيرة أولى بالقطاع المالي

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

الجمهورية التونسية

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

صندوق الودائع والأمانات

بثينة بن يغلان

المديرة العامة

cdc@cdc.tn



للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202)473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس فريق العمل:	فدوى بناني
وافق عليه:	
مستشار المعايير البيئية والاجتماعية:	
مدير قطاع الممارسات العالمية بالمنطقة/المدير:	
المدير القطري:	توني فيرهايجن
	17 - أبريل (أبريل/نيسان) 2019